مـباحث المنهج التّـداولي ودورها في تحـليل الخـطاب

الدكتور: فيصل بن علي– جامعة الجزائر 2

– الملخص:

يعدّ الخطاب من المصطلحات الأكثر تداولا في الدّراسات اللّسانيّة الحديثة الغربيّة منها والعربيّة؛ خصوصا بعد عَدِّهِ الوحدة الأساسيّة في الدّراسات اللّسانيّة وتحليلاتها، وبهذا أخذت دائرة البحث فيه تتّسع لتشمل مستويات لغويّة وغير لغويّة امتزجت – في أغلب الأحيان– مشكّلة مقاربة متكاملة تحاول الكشف عن أسراره ومكنوناته، وعن نسيجه الذّي أخذ أبعادا متعدّدة بتعدّد مستويات البحث فيه وأدواته؛ منها: اللّسانيّة(البنويّة)، والسّيميائيّة، والأسلوبيّة، والنّصيّة، والتّداوليّة وغيرها.

ويعد المنهج التداولي أهم المناهج الحديثة التّي فتحت آفاق البحث اللساني، وذلك بعد دراسة الخطاب وملابساته من خلال ربطه بين علاقاته الدّاخليّة والخارجيّة؛ ممّا كشف عن تفاعلات عديدة بين الكاتب والقارئ من جهة، وبين المتكلّم والسّامع من جهة أخرى، وهذا ما كشف عن تأويلات غير محدودة للخطاب ساهمت في فهم مكنوناته وإدراكها إدراكا عميقا يتّجه صوب تحديد مقاصده وأغراضه بدقّة.

ولتحقيق الشمولية والتكامل في دراسة الخطاب، فقد سعى المنهج التداولي إلى دراسة كل ما يتعلّق بالعملية التّخاطبيّة، لهذا فقد اتّسم (المنهج التداولي) بتعدّد مباحثه ومفاهيمه التّي تعالقت في سبيل الكشف عن المعاني الثّاوية خلف الاستعمالات اللّغويّة في العمليّة التّخاطبيّة، ليكون هدفه الأول والأخير هو وضع استراتيجيّات لإنتاج الخطاب وفهمه، وفي هذا المقام – ونظرا لضيق المكان– سنورد أهمّ هذه المباحث ودورها في تحليل الخطاب، ومنها:أفعال الكلام– الاستلزام الحواري– السياق– الإشاريات– القصدية.

– الكلمات المفتاحيّة: الخطاب – المنهج البنوي– المنهج التّداولي– العملية التّخاطبيّة– التأويل.

Résumé:

Le discours est un terme important dans les études linguistiques modernes, surtout après être devenue la principale unité d’analyse linguistique. En ce sens, diverses études ont tenté de rechercher les significations apparentes et les significations cachées qu’il contient.

Pragmatique est l’un des méthodes modernes les plus importantes qui ont étudié le discours et tenté de développer des stratégies pour compréhension et production en étudiant ses relations internes et externes.

Dans cet article, nous présenterons les principes de pragmatique le plus importants et son rôle dans l’analyse du discours : les actes de langage - implication conversationnelle - contexte - déictiques - intentionnalité.

1- الخطاب بين المنهج البنوي والمنهج التّداولي:

شهد الدّرس اللّساني المعاصر تحولات عميقة ووتيرة بحث سريعة؛ خصوصا بعد ظهور كتاب "محاضرات في اللّسانيات العامّة" لـ"فردينان دي سوسير"،حيث توالت الأبحاث والدّراسات المتخصّصة وتنوّعت من فونولوجيا(Phonologie)،وصرف (morphologie)، وتراكيب(syntaxes)، ودلالة(sémantique)، وتداوليّة (pragmatique)، وغيرها من الدّراسات المتخصّصة التّي أثْرَتْ الابستيمولوجيا اللّسانيّة ومكّنت من تحليل اللّغة ودراستها بشكل موسّع وعميق، وذلك بفضل إعادة النّظر والبحث المستمرّيْن عن منهج لساني يمكن أن يكون الأكفأ في مقاربة اللّغة وقضاياها.

لقد انطلقت أبحاث "دو سوسير" اللّغويّة من فكرة أساسيّة مفادها أنّ موضوع اللّسانيات هو دراسة اللّغة لذاتها ومن أجل ذاتها، فركّزت بذلك على دراسة اللّسان(langue) باعتباره الجانب الأساسي في اللّغة(langage)، وهو كنز جماعي موجود في الدّماغ ذو وظيفة اجتماعيّة مستقلّة عن الأفراد، أمّا الكلام(parole)؛ فيشكّل الجانب الثّانوي المتعلّق بالأفراد، وهو غير جدير بالاهتمام وتُؤجّل دراسته. لكنّ الدّراسات اللّغويّة لم تتوقّف عند هذا الحدّ، ولم تجعل من أفكار "دو سوسير" مسلّمات لا تقبل الجدل، بل استمرّ البحث اللّساني في التّألّق والازدهار على يد مجموعة من كبار علماء اللّغة، وشهدت اللّسانيّات بفضلهم تحوّلا جذريّا في مسارها؛ خاصّة بعد استثمارهم بعض العلوم الإنسانيّة كعلم الاجتماع وعلم النّفس والفلسفة، فأدّى هذا الاتّصال إلى بروز فروع جديدة في البحث اللّساني؛ مثل: اللّسانيّات الاجتماعيّة واللّسانيّات النّفسيّة واللّسانيّات التّداوليّة وغيرها.

ونظرا لوقوف اللّسانيّات السّويسريّة عند حدود الدّراسة البنويّة الشّكليّة للّغة في صورتها الجامدة، فقد ظهرت اللّسانيّات التّداوليّة في السّاحة اللّسانيّة الأمريكيّة كردّ فعل عليها بعد إقصائها(البنويّة) الجانب الاستعمالي للّغة من دراستها؛ والمتمثّل في الكلام، وبذلك رفضت اللّسانيّات التّداوليّة الفكرة القائلة بأنّ اللّغة وحدها دون الكلام هي الجديرة بالدّراسة العلميّة، وعلى هذا الأساس فقد أخذت التّداوليّة تبحث في العلاقات القائمة بين اللّغة ومتداوليها(مستعمليها) من النّاطقين بها من خلال تحليل عمليات الكلام، ووصف وظائف الملفوظات وخصائصها في التّواصل اللّغوي.

ومن هذا المنطلق فقد اتّجهت الدّراسات الحديثة، بإيحاء من الدّرس التّداولي، إلى الاهتمام بالتّواصل والاستعمال الفعلي للّغة، باعتباره هو الذّي يحدّد ظروف بنية اللّغة التّركيبيّة، فالمتكلّم حينما يتكلّم إنّما يفعل ذلك وفق ظروف التّواصل وطبيعة المتلقّي، وليس وفق ظروف النّظام اللّغوي في حدّ ذاته.

ولعلّ هذا الأمر جعل كثيرا من الباحثين يوجهون أنظارهم نحو مفاهيم أكبر من الجملة، مثل: النّص والخطاب، خصوصا بعد عدّهما الوحدة الأساسيّة في التّحليل اللّساني النّصي والتّداولي، ومنه فقد حاولوا التّعمق والبحث أكثر في هذه المفاهيم التي كانت مغيّبة في الدّراسات البنوية، خاصة بعد عجز هذه الأخيرة عن إيجاد إجابات دقيقة لكثير من الظواهر، فكان الخوض في الحديث عن النّص والخطاب ودراستهما المتنفّس الذّي فتح آفاقا واعدة للكشف عن خبايا ومكنونات المعاني الثّاوية خلف استعمالات اللّغة وإحالاتها وإيحاءاتها، حيث عمد الباحثون إلى تقديم تعاريف دقيقة لها(النّص، الخطاب)، وتحديد الفروق بينها، وكذا بيان استراتيجيات فهمها وتحليلها وإنتاجها ضمن سياقاتها التّخاطبيّة، لتشكل هذه الدّراسات في مجملها الوجه الثّاني المكمّل للدّراسات البنويّة في إطار دراسة اللّغة.

ولتوضيح هذه الفكرة وتبيانها، فإنّنا نستأنس بعرض المثال الآتي وتحليله، حيث سيفضي بنا ذلك إلى إدراك غاية المنهج البنوي ومنتهاه، ومنه اكتشاف مدى قصوره في تحليل أبسط العبارات اللّغويّة، فما بالك لو كانت نصا أو خطابا؟، حيث إنّ الدّراسات البنويّة الشّكليّة من منطلق أنّها تدرس اللّغة في ذاتها ومن أجل ذاتها، فإنّها تتيح لنا معرفة اللّغة بشكل صوريّ يتوقّف عند دراسة بنيتها فقط، ولذلك لا يمكن تفسير كلّ البنى التّي تصدر من المتكلّم، لأنّ العديد منها يحتاج إلى السّياق الاجتماعي الذّي وردت فيه، ولتوضيح ذلك نقف عند المثال الآتي:

أ)- خاتم النّبيئين هو محمّد – صلّى الله عليه وسلّم-

ب)- محمّد – صلّى الله عليه وسلّم- هو خاتم النّبيئين.

إنّ هاتين الجملتين تحملان معنى واحدا لمبنى واحد تقريبا، ولكنّهما يُستعملان في سياقين مختلفين، ففي الأولى فإنّ المخاطِب يفترض معرفة المخاطَب " خاتم النّبيئين" دون "محمّد –صلّى الله عليه وسلّم-"، أمّا في الثّانية فإنّ المخاطِب يفترض معرفة المخاطَب لـ" محمّد –صلّى الله عليه وسلّم-" دون "خاتم النّبيئين"، ومنه فإيصال المعرفة (وظيفة الجملة) هي التّي تتحكّم في بنية الجملة، لذا فإن الجملتين السّابقتين محكومتان بالوظيفة التّي يريد المتكلّم أن يؤدّيها خطابه، ففي الأولى كانت الوظيفة هي الإعلام بمن هو خاتم النّبيئين، أمّا في الثّانية فكانت الوظيفة التّعريف بالنّبي "محمّد – صلّى الله عليه وسلّم-"، وهنا يظهر الفرق الأساسي جليّا في معالجة البنويين والوظيفيين لهاتين الجملتين، فالبنويون يصفونها كما هي، في حين أنّ الوظيفيّين يتساءلون عن سبب كونها كذلك (تقديم عنصر عن عنصر آخر في الجملة)؛ أي "إنّ البنويّين يحاولون الإجابة عن كيف، أو ماذا، في حين أنّ الوظيفيّين يحاولون الإجابة عن لماذا"[1]. ومن هنا فقد دعا الباحثون إلى تطوير الدّراسات اللّغويّة بدراسة استعمالها في التّواصل ضمن إطاره الاجتماعي (الاستعمالي)، ممّا استدعى دراسة السّياق الذّي يجري فيه التّلفظ بالخطاب اللّغوي وتأويله، وكذلك دراسة افتراضات المرسل عند إنتاج خطابه ووسائله وأهدافه ومقاصده أو التّنبؤ بها، ومعرفة أنواع السّياق مثل السّياق النّفسي والاجتماعي، وإدراك تأثير كلّ منها على توليد الخطاب والضّوابط لكلّ ذلك[2].

لقد انطلقت هذه الدّراسات من مبدإ أنّ « للّغات الطّبيعيّة بنيات تحدّد خصائصها (جزئيّا على الأقل) ظروف استعمالها في إطار وظيفتها الأساسيّة؛ وظيفة التّواصل»[3]؛ ممّا يعني دراسة الاستخدام اللّغوي والضّوابط التّي تحكمه، ومنه العناية بكلّ من المتكلّم والسّامع والعلاقة بينهما، وما يرافق الكلام من حركات وتعبيرات الوجه، ومن يشاركون في الاتّصال اللّغوي وبيئة الحدث المكانيّة والزّمانيّة، كما يهتمّ بقدرة السّامع على الكشف عن مقاصد المتكلّم واستجابته لها، وما يستلزمه التّواصل من معان مقاميّة لا تستطيع النّظريّات الشّكليّة الكشف عنها أو تحليلها[4].

ولعلّ المنهج الذي تكفّل بدراسة كلّ هذه المكونات، وتصدى لإيجاد إجابات لها وتوحيدها في إطار واحد (سياق التّواصل) هو المنهج التّداولي؛ باعتبار أنّ المعنى ليس شيئا متأصّلا في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلّم أو السّامع وحدهما، فصناعته تتشكّل من خلال تداول اللّغة بين المتكلّم والسّامع في سياق محدّد ماديّا واجتماعيّا ولغويّا للوصول إلى فهم كامل للمعاني المقصودة من كليهما.

وفي الأخير يمكن القول إنّ تنوع مصادر التّداوليّة ومرجعياتها أكسبها ميزة سمحت لها بإمكانية دراسة متعلّقات العمليّة التّواصليّة من كافّة جوانبها في انسجام وتناغم كبير.ولكن هذا الأمر لا يخوّل لنا – بالطّبع- أن نتمسك بمنهج لساني دون آخر في دراسة اللّغة واستعمالاتها، بل إنّه مهما بدا من اختلاف بين المنهج البنوي والمنهج التّداولي، فإنّ دراسة اللّغة

تظلّ دراسة تكامليّة لا يستطيع فيها أحد المنهجين الانفراد باللّغة أو الاستغناء عن الآخر، وحتّى إن اختلف المنهاجان في كيفية البحث وإجراءات التّحليل، وأبدى أنصار كلّ منهج عدم الرّضا بما يقدّمه أنصار المنهج الآخر، فالتّكامل لا مفرّ منه، إذ ليس من الممكن دراسة الاستعمال اللّغوي دون معرفة النّظام، وكذا ليس من المعقول أن تبقى دراسة النّظام معلّقة دون هدف أشمل إلاّ ما سطّره البنويون لها بزعامة "دو سوسير"، فمستعمل اللّغة لا يستطيع أن ينتج خطابا ما دون أن يتوفّر على الكفاءة اللّغويّة، وأن يوظّف كلّ مستوياتها فيه، لذا يمكن القول إنّ المنهج التّداولي توسيع للمنهج البنوي ومكمّل له، فبينما يقف البنويّون عند حدود معيّنة في دراسة اللّغة، فإنّ التّداوليين يتقدّمون في دراستها إلى حدود أوسع، وبالطّبع لا يجعلنا هذا الكلام نظنّ أنّ هناك حدود فاصلة حقيقة، حيث يبدأ الثّاني عند انتهاء الأول، بل هو بيان لتكاملهما ليس إلاّ.

2- مباحث المنهج التّداولي ودورها في تحليل الخطاب:

إنّ تعدّد مباحث المنهج التداولي ومفاهيمه مكّن الدارسين من الإجابة عن الكثير من الأسئلة التي تكتنف العملية التخاطبية، ولم تجد بدورها إجابات دقيقة ووافية من طرف المناهج البنوية، وهو ما أكسب المنهج التداولي أهمية وصدى جعلت الكثير من الباحثين يلتفون حوله ويتناولون مباحثه ومفاهيمه بالدراسة والتطبيق، فأخذ أفقه يتّسع وبعض طموحاته وأهدافه تتحقّق، وفيما يأتي سنعرض أهم هذه المباحث وآليات تطبيقها في تحليل الخطاب، وهي:

1.2- أفعال الكلام :

تُعدّ اللّغة العاديّة أو الطّبيعية أحد أنظمة العلامات التّي يستعملها الإنسان للتّعبير عن أغراضه ومقاصده، خصوصا في العمليات التّخاطبيّة، التّي تحتاج إلى استراتيجيّات عديدة تكفل تحقيق الفهم والإفهام بين أطرافها، بيد أن وظيفتها لا تنحصر في نقل الأخبار ووصف الواقع وتبليغه لمستمعين معيّنين، بل إنّها تتجاوز ذلك لتشكّل الأداة الأهم التّي لا يستطيع الإنسان إنجاز أفعال وأعمال إلاّ بها ومن خلالها، حيث يصرّح "مالينوفسكي" بذلك، فيقول: «إنّ اللّغة في استخداماتها البدائيّة تقوم بدور حلقة في سلسلة الأنشطة الإنسانيّة المتآلفة باعتبارها جزءا من السّلوك الإنساني، فهي وسيلة من وسائل الفعل، وليس أداة للتّأمّل»[5]. لذا فاللّغة تأخذ في استعمالاتها معاني متعدّدة في السّياقات والمقامات التّخاطبيّة المختلفة، حيث يشكل "الفعل" جزءا مكوّنا ومهمّا في معاني تلك الخطابات.

ومن منطلق الاهتمام بدراسة اللّغة ووظائفها، فقد نشأت "نظريّة الأفعال الكلاميّة" في ظلّ فلسفة اللّغة، وهي مدينة بوجه خاص لآراء "فيتجنشتاين" الذّي ركّز على دراسة اللّغة العاديّة، حيث بيّن أهميّة ربط اللّغة باستعمالها من أجل فهم معانيها بدقّة، فالاستعمال هو الذّي يعطي الحياة للكلمات، و يظهر وظائف اللّغة الكامنة وراء الألفاظ والتّراكيب، كما أنّه " ليس إبراز منطوق لغوي فقط، بل إنجاز حدث اجتماعي معيّن أيضا في الوقت نفسه"[6]، "وليس هو إنجاز فعل مخصوص فقط، وإنّما هو جزء كامل من التّفاعل الاجتماعي"[7]. فالمتكلّمون يحققون بواسطة أفعال الكلام أغراضا تبليغيّة وإنجازية، وفي نفس الوقت أفعالا تأثيريّة على المتلقّين، لذا فقد عُدّ الفعل الكلامي الوحدة اللّغويّة الصّغرى للتّبليغ وليست الجملة باعتبار أنّه(فعل الكلام) يوسّع من وظائف اللّغة ويبرز قيمتها الحقيقيّة.

إذا، فنظريّة أفعال الكلام تقوم "على النّظر إلى اللّغة على أنّها أداء أعمال مختلفة في آن واحد، وما القول إلاّ واحد منها، فعندما يتحدّث المتكلّم فإنّه في الواقع يخبر عن شيء، أو يصرّح تصريحا ما، أو يأمر، أو ينهى، أو يلتمس، أو يعد، أو يشكر، أو يحذر..إلخ"[8].

لقد انطلق "أوستن" في بناء نظريته من مبدإ ضرورة ربط اللّغة بالسّياقات الاجتماعيّة، ومن خلال عرضه لمجموعة من الأمثلة وتحليلها فقد توصّل إلى نتيجة مفادها "أنّ القول هو الفعل"، فعندما يقول قائل: أترك هذه السّاعة ميراثا لأخي(عند قراءة الوصيّة)[9]. فهذه العبارة وأمثالها لا تصف ولا تثبت شيئا من وقائع العالم الخارجي، ولا تخبر بشيء، وهي كذلك لا توصف بصدق أو كذب، بل إنّك إذا نطقتها لا تنشئ قولا، بل تؤدي فعلا وتنجزه، فهي أفعال كلام أو هي أفعال كلاميّة[10]، ومنه استنتج "أوستن" أنّ "القول هو بمعنى ما فعل شيء وعمله"[11]. ومن منطلق أنّ كلّ الأقوال إنجازية بطبعها، فقد ميّز "أوستن" بين ثلاثة أنواع من الأفعال الكلاميّة، وهي:

أوّلا:الفعل القولي: وهو التّلفظ بالأصوات سليمة (فعل صوتي) في تراكيب مفيدة(فعل تركيبي)، حيث يفضي استعمالها إلى إنتاج ذات دلالة(فعل دلالي).

ثانيا: الفعل الإنجازي: ويشكّل هذا الفعل محور نظريّة الأفعال الكلاميّة، حيث إنّ المتكلّم من خلال أدائه لملفوظات، نحو:(وعد، إنذار، استفهام..إلخ) يكون قد أنجز أفعالا. والفرق بين "الفعل القولي" و"الفعل الإنجازي" هو أنّ الثّاني "قيام بفعل ضمن قول شيء، في مقابل القيام بفعل هو قول شيء"[12].

ثالثا: الفعل التّأثيري: وهو ما ينتجه القول من أثر لدى المخاطَب[13]؛ أي أنّ الفعل الإنجازي يحقّق تأثيرا على المتلقّي، والذّي تتغيّر حالته، كأن ينفعل أو يقتنع أو يتكلّم...إلخ. لذا فالفعل التّأثيري متعلّق بالمتلقي على عكس الفعل الإنجازي فإنّه متعلّق بالمرسل، ويتميّز كلّ فعل من هذه الأفعال الثّلاثة بتوفّره على قوّة إنجازيّة.

واستنادا إلى مفهوم القوّة الإنجازية، فقد ميّز "أوستن" بين خمسة أنواع من الأفعال الكلاميّة: **الأفعال الحكميّة، الأفعال التّمرّسيّة(الإنفاذيّة)، أفعال التّكليف(الوعديّة)، الأفعال العرضيّة(التّعبيريّة)، أفعال السّلوكات(الإخباريّات)**.

وفي هذا المقام تجدر الإشارة إلى أمر مهم، وهو أن الكلام ليس وحده هو من يشكل فعلا كما يرى "أوستن"، فالخطاب يأتي في صور عديدة ويحمل عدة أفعال تواصلية، والفعل التواصلي –في نظرنا– هو أيّ فعل لغوي أو غير لغوي يحقّق التّواصل ضمن موقف تواصلي معيّن، ولتوضيح هذا التّعريف أكثر نطرح التّساؤل الآتي: إنّه عندما نصدر إشارة ما أو عبارة ما(شفوية، كتابيّة) أيّا كان نوعها في موقف تواصلي ما أفلسنا نفعل شيئا؟ إنّ هذا الفعل يمكن أن يسمّى "الفعل التّواصلي"، وهنا نكون أمام: فعل الإشارة، فعل القول، فعل الكتابة، فعل الاستماع (الإنصات)، فعل القراءة، وكلّها أفعال تواصليّة ينتج عنها فعل إنجازي وفعل تأثيري كذلك. كما يمكن القول إنّ الفعل التّواصلي هو انعكاس للفكرة التّواصلية(غرض، مقصد، الوظيفة المراد تأديتها) أو البنية التّواصليّة العميقة الموجودة في ذهن المتكلّم أو الكاتب أو مستعمل الإشارة أيضا.

إذا، فالفعل التّواصلي هو كلّ فعل لغوي (منطوق أو مكتوب) أو غير لغوي (إشاري) يُفضي تلفّظه أو كتابته أو استعمال الإشارة في ظروف مقاميّة وسياقيّة معيّنة إلى إنجاز فعل من طرف متلفِّظه أو كاتبه أو مُستعمِل الإشارة، وكذا ممارسة تأثير على متلقّيه؛ وهنا فإنّ الفعل التّواصلي يؤدّي وظيفة تبليغيّة للمعلومات، ووظيفة إنجازيّة للأفعال ووظيفة تأثيريّة على المتلقّين في نفس الوقت. ولهذا يمكن القول إنّ الفعل التّواصلي هو الفعل الذّي يهدف إلى تحويل وضع المتلقّي وتغيير نظام معتقداته ومواقفه السّلوكيّة. وعلى أساس ما تقدّم، فإنه يمكن تقسيم "**الفعل التواصلي**" على النّحو الآتي:

أ)– فعل التّواصل اللغوي[14]: هو الفعل الذي يستخدم اللّغة كوسيلة للتّواصل، مثل: فعل القول (التحدث)، فعل الكتابة، فعل الاستماع. ويمكن إدراج هذا القسم ضمن اللّسانيات البنويّة. وما يمكن أخذه على "أوستن" هنا هو أنّه قصر التّواصل على فعل القول فقط دون غيره من الأفعال ليدلّل على استعمال اللغة.

ب)– فعل التّواصل غير اللّغوي: هو الفعل التّواصلي الذي يستخدم الإشارات كوسيلة للتواصل كالإشارات، مثل: حركات اليد، تعابير الوجه، البصر وغيرها. ويمكن إدراج هذا القسم ضمن علم الإشارات.

ج)– فعل التّـواصل الإنجازي: إنّ المتكلّم من خلال أدائه لمنطوق ما أو مكتوب ما أو إشارة ما يكون قد أنجز أفعالا تواصليّة. والفرق بين فعل التّواصل اللّغوي وغير اللّغوي وبين فعل التّواصل الإنجازي هو أنّ الثّاني "قيام بفعل ضمن تواصل لغوي أو غير لغوي، في مقابل القيام بفعل هو قول أو كتابة شيء ما أو الإشارة إلى شيء ما.

د)– فعل التواصل التّأثيري: وهو الفعل الناتج عن تأثير الفعل التّواصلي في المتلقي؛ وبمعنى آخر هو ما ينتجه الفعل التّواصلي اللّغوي أو غير اللّغوي من أثر لدى المخاطب في موقف تواصلي معيّن؛ أي أنّ الفعل التواصلي الإنجازي يحقّق تأثيرا على المتلقّي، والذّي تتغيّر حالته؛ كأن ينفعل أو يقتنع أو يتكلّم...إلخ. لذا فالفعل التّأثيري متعلّق بالمتلقي على عكس الفعل الإنجازي فإنّه متعلّق بالمرسل، ويتميّز كلّ فعل من هذه الأفعال الأربعة بتوفّره على قوّة إنجازيّة.

ولتوضيح أكثر لهذه الأقسام نحلل الأمثلة الآتية:

***– المثال الأول**: البنية التواصليّة:(احذر الكسل) عند نطقها في موقف تواصلي معيّن تتحول إلى فعل تواصلي يتركّب من: – فعل تواصلي لغوي: وهو نطق الأصوات المركّبة والدالة على معنى معيّن (الفعل القولي عند أوستن). ويمكن إضافة فعل تواصل غير لغوي إذا أشار المتكلم بحركة ما(وهو ما يحدث في الغالب).

– فعل تواصل إنجازي: وهو قيام المتكلّم بفعل التحذير.

– فعل تواصل تأثيري: وهو ابتعاد المتلقي عن الكسل.

***– المثال الثّاني**:– البنية التواصليّة:(أعدك أني سأحضر غدا) عند كتابتها في موقف تواصلي (إرسالها إلى شخص معيّن) تتحوّل إلى فعل تواصلي يتركّب من: – فعل تواصلي لغوي: وهو فعل الكتابة.

– فعل تواصلي إنجازي: وهو الوعد.

– فعل التواصل التأثيري: وهو فعل القراءة، والذي يؤدّي بالمتلقي انتظار حضور المرسل في مكان وزمان معيّنين. وتجدر الإشارة إلى أن فعل التّواصل الكتابي ينطبق على كل النصوص الموجّهة للقرّاء، والذين يمارسون الفعل التواصلي :القراءة، كما يتأثرون بما يقرؤون على مستويات عدّة.

***– المثال الثّالث**:– بنية تواصليّة: الإشارة بلا (حركة اليد) دون النطق بها، فإنّها تتحوّل في موقف تواصلي معيّن إلى فعل تواصلي يتركّب من: – فعل التّواصل غير اللغوي: وهو تحريك الأصبع واليد وقد تصاحبه حركة للرأس وتعابير للوجه.

– فعل التواصل الإنجازي: وهو الإجابة بالرفض.

– فعل التواصل التأثيري: نحو تقبّل المرسل إليه ذاك الرّد، أو إظهار غضبه...الخ.

***– المثال الرابع**: – الاستماع(الإنصات) يتحول في موقف تواصلي معيّن إلى فعل تواصلي يتركّب من:

– فعل التّواصل اللغوي: هو الاستماع والإنصات دون إحداث تشويش أو قطع حديث المرسل، وذلك وفق مبدإ التّأدّب.

– فعل التّواصل الإنجازي: هو تقبّل ما يقوله المرسل، وهو فعل تأثيري في نفس الوقت أحدثه المرسل.

– فعل التّواصل التأثيري: مثل متابعة المرسل لما يقوله فلا يتوقف، وفي هذا الموقف يبرز فعل تأثيري يسير في الاتّجاهين يسلّطه المرسل على المرسل إليه والعكس صحيح، لكن واحدا منهما يقوم بفعل الكلام، في حين يقوم الآخر بفعل الإنصات.

وعموما يمكن القول إن الذي ذكرناه في هذا المقام هو توسيع لنظرية الأفعال الكلاميّة، حيث إن الخطاب لا يتمثّل في الكلام فقط، بل يأتي على صور عديدة، وعلى المتخاطبين فهم العملية التخاطبية من كل جوانبها والإحاطة بكل مكوناتها وصورها المختلفة لتحقيق التواصل الفعال بين المتخاطبين.

2.2 – الاســتلزام الحـواري[15] :

يعدّ الاستلزام الحواري من أهم المبادئ التّداوليّة، حيث ترجع نشأته إلى الفيلسوف "بول غرايس" في محاضراته التّي ألقاها بجامعة "هارفارد" عام1967م في إطار بحثه "المنطق والحوار"، والذّي حاول فيه التّفريق بين ما يُقال وما يُقصد في الخطابات المختلفة، وتوصّل إلى أنّ الخطابات تحمل معنى حرفي، ومعنى مقصود يريد المتكلّم إيصاله إلى المتلقّي بطريقة غير مباشرة باعتبار أنّ هذا الأخير(المتلقّي) قادر على فهم مقاصد المتكلّم من خلال الاستعانة بمختلف المعطيات السّياقيّة، ومن هذا التّصور نشأت فكرة الاستلزام الحواري[16]، والتّي عُدّت حلقة وصل بين المعنى الحرفي الصّريح والمعنى المتضمّن. وقد قسّم "غرايس" الاستلزام الحواري" إلى قسمين:[17]

– **أوّلهما:استلزام عرفي(عام)**: ويتمثّل في المعاني الاصطلاحيّة الصّريحة التّي تلازم الجملة في مقام معيّن، فهي إذن معاني مباشرة حرفيّة نستخلصها من معاني الألفاظ والتّراكيب، ويخرج من هذا– بالطبع– بعض المعاني الحرفيّة التّي لا تحمل معنى مباشرا، نحو قوله تعالى:{وَلَا يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ حتَّى يَلِجَ الجَمَلُ فِي سَمِّ الخِيَاطِ}(سورة الأعراف، الآية:41)، ويُستثنى من ذلك أيضا التّراكيب المجازيّة(الكناية، الاستعارة...)، والسّياقية(الأمثال).

– **ثانيهما:استلزام حواري(خاص)**: وهو متغيّر بتغيّر السّياقات التّي يرد فيها، ويُعدّ الحوار الحقل الفعّال والمباشر للتّفاعل اللّغوي، والذّي يكشف عن البعد الاستعمالي في تحقيق قصد المتحاورين. لذا فالاستلزام الحواري لا يمكن تحديده أو استيعابه إلاّ من خلال تفعيل سياقات التّلفظ وإدراكها، فالمعنى متضمّن في سياقات الوحدات الكلاميّة، ومنه يُمكن القول إنّ الاستلزام الحواري لا يختلف كثيرا عن متضمّنات القول.ولإيضاح ظاهرة "الاستلزام الحواري" نعرض الحوار الآتي بين المعلّم والمتعلّم: **المعلّم**: هل تستطيع قراءة هذا النّص؟

المتعلّم: هناك نص آخر، وهو قصّة جميلة.

فالملاحظ هنا أنّ الحمولة الدّلاليّة للجملة الثّانية تحمل معنيين اثنين في الوقت نفسه: معنى حرفي هو: إظهار اهتمام المتعلّم للنّص الآخر(القصّة)، ومعنى آخر مستلزم يُدرَك من مقام الكلام، وهو أنّ المتعلّم لا يرغب في قراءة النّص المقترح من طرف المعلّم نظرا لعدم قدرته على قراءته أو عدم إثارة اهتمامه(وهنا إجابة بالنّفي)، والمعلّم من المفروض أنّه فهم هذا من خلال السّياق.

ومن منطلق "الاستلزام الحواري" الخاص، فقد كان ما يشغل بال "غرايس" هو كيف ممكنا أن يقول المتكلّم شيئا ويعني شيئا آخر؟ وفي المقابل كيف يكون ممكنا أيضا أن يسمع المخاطَب شيئا ويفهم شيئا آخر؟ ولحلّ هاته الإشكاليّة وتوضيحها اقترح "غرايس" نظريّة مفادها أنّ التّواصل الكلامي(الحوار) محكوم بقواعد عامّة هي قواعد المحادثة، والتّي ينضوي تحتها مبدأ عام هو "مبدأ التعاون"، ومعناه "أن يتعاون المتكلّم والمخاطَب (المتحاوريْن) في تحقيق الهدف من حديثهما، إمّا قبل الدّخول فيه أو أثناءه، كما يقصد به: ذلك المبدأ الذّي يرتكز عليه المرسل للتّعبير عن قصده مع ضمانه قدرة المرسل إليه على تأويله وفهمه[18]. ويُعدّ مبدأ التّعاون أساس عمليّة التّواصل والتّخاطب؛ لأنّه يربط بين أطراف الحوار فيتحقّق التّفاهم بينهم بطريقة منطقيّة (الاستدلال)، وهو مبدأ اجتماعي أيضا يتحكّم في العلاقات الاجتماعيّة للمتكلّمين من خلال الاستعمال الحرفي للّغة(استلزام عرفي عام)، وأخلاقي لما يستوجبه من مبادئ أدب الحوار[19]، لذا فقد رأى "غرايس" أنّ الحوار أعلى نمط تفاعلي، ومنه انطلق في بنائه على أساس "مبدإ التّعاون" الذّي يقتضي أن يتعاون المتكلّمون في تسهيل عملية التّخاطب لتجنّب اللّبس، وبالتّالي فهم مقاصد المتحاوريْن، وقد صاغه "غرايس" على النّحو التّالي:" ليكن إسهامك في الحوار بالقدر الذّي يتطلّبه سياق الحوار، وبما يتوافق مع الغرض المتعارف عليه، أو الاتّجاه الذّي يجري فيه ذلك الحوار"[20].

هذا، وقد فرّع "غرايس" عن هذا المبدإ عددا من المبادئ أو القواعد(المسلّمات) الحواريّة الرّئيسة، وهي أربعة كالآتي:[21]

1)– مبدأ الكم: أ– تَكلّم على قدر الحاجة فقط(القدر الذّي يضمن تحقيق الغرض من التّخاطب)

ب– لا تتجاوز بإفادتك القدر المطلوب.

إنّ على المتحاوريْن أن يسهما في الحوار بالقدر المطلوب الذّي يحقّق القصد دون زيادة أو نقصان.

2)– مبدأ الكيف: أ– لا تَقُل ما تعتقد كذبه. ب– لا تَقُل ما لا تستطيع البرهنة على صدقه.

فلا ينجح الحوار إذا قدّم أحد المتحاوريْن معلومات كاذبة أو غير مقتنع بصحتها، لأنّ حجّته ستكون ضعيفة.

3)– مبدأ الأسلوب: أ– تجنّب إبهام التّعبير. ب– تجنّب اللّبس.

جـ– أوجز كلامك(تجنّب الإطناب الزّائد). د– ليكن كلامك مرتّبا.

4)– مبدأ المناسبة: – ليكن كلامك مناسبا لسياق الحال. فيجب على المتحاوريْن أن تكون مشاركتهما في موضوع الحوار مناسبة ومفيدة، فعليهما تقديم كلّ المعلومات اللاّزمة، والتّي يعرفانها عن موضوع الخطاب دون إنكار شيء ما.

وممّا يلاحظ على هذه المبادئ أنّ "غرايس" قد أدرج تحت كلّ منها مجموعة من التّوصيات، واتّباع هذه التوصيات ومبادئها الرّئيسة أو خرقها كفيل من وجهة نظره بنقل المعنى وتسيير المحادثة نحو الإفهام وتحقيق الهدف المشترك تعويلا على التّعاون بين طرفي الخطاب.

كما أنّ قواعد المحادثة لا تمثّل مجرّد معايير ينبغي للمخاطبين اتّباعها فحسب، بل تمثّل ما ينتظرونه من مخاطَبيهم، فهي مبادئ تأويل أكثر من كونها قواعد معياريّة أو قواعد سلوك، حيث إنّها لا تتوقّف عند القدرة على اكتساب حالات ذهنيّة، بل تتجاوز ذلك إلى القدرة على إدراك مقاصد في حالات أخرى، خصوصا عندما يتم خرق مبدإ من مبادئ التّعاون[22]. فمثلا لو سأل محمد خالدا: أين يسكن فلان؟. وأجاب خالد: في مكان قرب الحدود، فإجابة خالد هنا قد انتهكت مبدأ الكم والكيف معا، ولكنّ محمّدا يؤوّل الإجابة على أنّ خالدا لا يعرف مكان ذاك الشّخص، وهذا التّأويل

هو ما اصطلح عليه "غرايس" بـ"الاستلزامات الخطابيّة"(الحواريّة/التداوليّة)، حيث إنّ المتحاورين قد يتعمّدون خرق تلك المبادئ أو عدم احترامها سواءً أكان ذلك عفويا من خلال ضعف التّعبير عن المقاصد أم كان مقصودا ومتعمّدا من طرف المتحاوريْن بهدف التّضليل والكذب والخداع.

هذا، وقد لقيت "مبادئ المحادثة" لغرايس استحسانا واستهجانا ناقدا في الوقت نفسه، فقد رأى بعض الباحثين أنّ فيها إضاءة للحوار المثمر، لذا فقد حاولوا تطويرها أو استكمال جوانب النّقص فيها، لأنّها أساس لنجاح كلّ أنماط الخطاب، لهذا نجد أنّ بعض الباحثين قد استلهم أفكار "غرايس" واتّخذها منطلقا لتأسيس وبناء أفكار أخرى، ومنهم من توخّى تصنيف قواعد أخرى تسبقه أو تواكبه، وكلّ ذلك بهدف تأطير العلاقة بين طرفي الخطاب، وتمكين اللّغة من تأدية وظيفتها الاجتماعيّة التّفاعليّة.

لقد نظر بعض الباحثين إلى أنّ عملية التّخاطب تحتاج إضافة إلى مبدإ التّعاون قدرا من التّأدّب الذّي يؤطّر هذا التّعاون ويضمن سيرورته، وفي هذا السّياق ظهر عمل "روبين لاكوف" ضمن مقالها "منطق التّأدب" إذ صاغت انطلاقا من مبادئ التّعاون مبادئا سمّتها "مبادئ التّأدّب"، وتظهر "مبادئ التّأدّب" ضمن قاعدتين ينضويان تحت قواعد عامّة هي "قواعد الكفاءة التّداوليّة"، أمّا القاعدتان فهما: كن واضحا، وكن مؤدّبا.

ولا تنفي هذه المبادئ "مبدأ التّعاون" الذّي اقترحه "غرايس" وقواعده المتفرّعة عنه، بل تجعله أساسا، فهو كفيل بتجسيد مبدأ الوضوح، وقد وضعت "لاكوف" لمبدإ التّأدّب ثلاث قواعد، هي:التّعفّف، التّخيير، التّودّد[23].

ومن الأمثلة الطّريفة التّي قدّمها "غرايس"، والتّي تحمل خرقا لمبادئ التّعاون وتحتاج إلى "مبدإ التّأدّب" "ما جاء في توصية أستاذ لشخص تقدّم لوظيفة في الفلسفة:(إنّ كفاءته في اللّغة الانجليزيّة ممتازة، ولقد كان حضوره الدّروس منتظما) ربّما أنّ كاتب التّوصية يعلم أنّ هناك حاجة إلى معلومات أوفى وأكثر ملاءمة ممّا جاء في التّوصية، فإنّه يكون بذلك قد خالف مبدأ التّعاون وبخاصّة قاعدتي الكمّ والمناسبة، وهذا ما يبدو مقصودا ومتعمّدا، حيث إنّ كاتب التّوصية يعني ضمنا أنّ صاحب الطّلب لا يصلح لوظيفة الفلسفة"[24].

وصفوة القول هو إنّ معرفة قواعد اللغة ومعاني مفرداتها لا تسعف وحدها في فهم التّعبيرات اللّغويّة المستخدمة، لأنّ المتكلّمين لا يتقيّدون بحرفية اللّغة في كثير من الأحيان، وهو ما يجعل المخاطب في حاجة إلى عوامل عديدة أخرى لفهم حديث المتكلّم، منها السّياق الثّقافي والاجتماعي، وجملة الاستنتاجات التّي يهتدي إليها منطقيّا أو عرفيّا عن طريق القرائن، ومن هنا ينبغي التّفريق بين المعنى اللّغوي والمعنى المقصود؛ فالمعنى اللّغوي هو المعنى المفهوم عن طريق اللّغة وحدها، والمعنى المقصود هو المفهوم من القولة المستخدمة في ظل عناصر السّياق"[25].

3.2 – التّـفاعل والسّـياق :

تتمحور الدّراسات اللّغوية حول استعمال اللّغة ضمن العملية التّخاطبيّة، والتّي تجعل اللّغة تتفاعل مع محيطها، وتتأثّر بمستخدميها، ومن هنا كان اهتمام التّداوليّة منصبّا حول إقامة علاقة بين المعنى الحرفي والمعنى السّياقي، ومعنى الفعل الذّي ينتج عن التّفاعل الاجتماعي، ومن ثمّ فهمها وتفسيرها، وبهذا تكون وظيفة اللّغة تحقيق هذا التّفاعل بإنجاز أفعال اجتماعيّة وغيرها.

ويعدّ موضوع التّفاعل من أهم معارف الفلسفة اللّغويّة الحديثة التّي نشأت في كنفها التّداوليّة، وهو مرتبط بفكرة أفعال الكلام، حيث ميّز فلاسفة اللّغة بين مصطلحي الحدث والعمل، فالحدث يشمل مفهوم تغيير الشّيء من حال إلى

حال أخرى في زمن معين، والعمل تغيّرات جسميّة مرئيّة خارجيّة مدركة ويمكن التّحكم فيها، ويمكن أن يتحوّل الفعل إلى حدث (حدث كلامي) إذا اقترن بقصد أو بنية إنجاز، أمّا إذا لم يقترن فيكون عملا[26].

إذا، فالحدث الكلامي مرتبط بعمليّة التّفاعل، والتّي تحدّد على أنّها" سلسلة من الأحداث يكون فيها عدة أشخاص هم المعنيون بوصفهم فاعلين غير متزامنين أو متزامنين"[27]، وهكذا يحصل التّفاعل بين مرسل ومتلق بواسطة اللّغة ضمن شروط سياقيّة ومقاميّة محدّدة يفرضها الموقف التّواصلي بجميع جوانبه؛ وهو ما يؤدي إلى " إقامة العلاقات الاجتماعيّة وتثبيتها"[28]. ومن بين الذّين اهتموا بالبحث في التّفاعل وقاموا بتطويره مجموعة من اللّسانيين الاجتماعيّين أمثال "فيرث" و"مالينوفسكي" و"هايمز"، ثم تطوّر البحث لاحقا مع أعمال "أوستن" و" سيرل" وغيرهما ممّن ربط دراسة اللّغة بمفهوم التّواصل.

وممّا تضمّنته بحوث التّفاعل أيضا؛ دراسة القدرة التّواصليّة للمتخاطبين، وهي مجموع القواعد التّي تمكن مستعمل اللّغة الطّبيعيّة من إنتاج عبارات لغويّة سليمة وفهمها في مواقف تواصليّة معيّنة قصد تحقيق أغراض مختلفة[29].

كما يُعزى إلى التّداوليّة اهتمامها بدراسة السّياق اللّغوي في المقام التّواصلي، وموقف كلّ من المتكلّم والسامع في الخطاب، لذا فالتلفّظ هو النّشاط الرّئيس الذّي يمنح استعمال اللّغة طابعها التّداولي بوصفه نقطة التّحول بالممارسة الفعليّة لها.

ويعدّ السّياق محلّ اهتمام الجوانب التّداوليّة جميعا المذكورة آنفا، وهي متعلّقة بعناصر عديدة يشملها السّياق، وتتمثّل في "مستخدم اللّغة (المتكلّم، السّامع)، الحدث الذّي ينجزه، النّظام اللّغوي المستخدم، مواقع مستخدمي اللّغة، أنظمة المعايير الاجتماعيّة والعادات والالتزامات...إلى غيرها من العناصر التّي تحدّد بينة المنطوق وتفسّره"[30].

ويتّضح من خلال هذه العناصر أنّ السّياق يضطلع بأدوار كثيرة في التّفاعل الخطابي خصوصا أنّ الخطاب ممارسة تجري تداوليّا في السّياق، ممّا يحول دون ثبات سماتها، فالمرسل والمتلقّي متجدّدان، بل إنّ العناصر التّي يشملها السّياق كلّها متغيرة ومتجددة، وهذا ما يمنحه الطّابع التّداولي الجدير بالاهتمام والدّراسة.

وقد أخذ هذا المفهوم يتّسع منذ أن ابتدعه "مالينوفسكي"، خصوصا في الدّراسات التّداوليّة ليُعرف على أنّه "مجموعة من الظّروف التّي تحفّ حدوث فعل التّلفّظ بموقف الكلام، وتسمّى هذه الظروف في بعض الأحيان بالسّياق"[31]. بيد أنّ هذا المصطلح(السّياق) قد يلتبس مع مصطلح آخر استعمله العرب، وخصوصا البلاغيين منهم، وهو "المقام"، وكلّ له مفهومه ودلالته، حيث يعتبر السّياق أعمّ من المقام، ففي حين أنّ السّياق مفهوم لساني خارجي وداخلي، فإنّ المقام وضعي غير لساني(خارجي فقط). ولسعة هذا المدلول (السّياق) فقد أحجم آخرون عن تحديده، نحو قولهم« السّياق مفهوم مركزي يمتلك طابعه التّداولي، لكنّنا لا نعرف أين يبدأ وأين ينتهي»[32]، ولعل هذا الأمر يرجع إلى تعدّد أنواعه وأصنافه، ومنها:

أ- السّياق الظّرفي والفعلي والوجودي والمرجعي: ويحدّد هويّة المتخاطبين ومحيطهم المادّي وزمانهم ومكانهم، وكلّ ما يندرج ضمن الإشاريّات.

ب- السّياق المقامي أو التّداولي: وتندرج ضمنه الممارسات الخطابيّة وغاياتها.

جـ- السّياق التّفاعلي: ويرتبط بتبادل الأدوار التّداوليّة(أفعال اللّغة) بين المتخاطبين باستعمال الخطابات المتنوّعة.

د- السّياق الاقتضائي: ويرتبط بحدس المتخاطبين؛ أي اعتقاداتهم ومقاصدهم[33].

ولم تقتصر أنواع السّياق على هذه فقط، فهناك السّياق النّصي، والسّياق النّفسي ...إلخ.

4.2- الإشــاريّات:

تحمل الإشارات مدلولات تداوليّة بامتياز، بحيث لا يمكن إنتاجها وفهمها بمعزل عن سياقات استعمالها؛ لأنّها تحيل إلى عناصر غير محدّدة ومبهمة خارجها، فلو قال قائل:(سوف آتيك غدا عندما تكون موجودا هناك) فهذه العبارة شديدة الغموض والالتباس لما تحويه من عناصر إشاريّة مبهمة، مثل:(أنا، أنت(الكاف)، غدا، هناك)، حيث لا يتحدّد مرجعها إلاّ في سياق الخطاب التّداولي باعتبارها لا تحمل معنى في ذاتها رغم ورودها في عبارة معينة.

وتأخذ الإشاريّات دورا هاما في تشكيل الخطاب وفهمه، حيث إنّ التّلفّظ غالبا ما يكون مرتبطا بزمان ومكان معينين، لذا فحضورها ضروري وأكيد في كل خطاب تواصلي، وأقلّها (أنا(المرسل)، أنت(المتلقّي)، الآن(الزّمن)، الهنا(المكان).كما ترتبط الإشاريّات ارتباطا شديدا بالجانب التّداولي، لأنّه القادر على تفسيرها، بينما تبقى النّظريّات الدّلاليّة الشّكليّة عاجزة عن معالجتها بإبعادها السّياق، لذا فهي ظواهر لغويّة سياقيّة تتغلغل في الخطابات لتعطيها طابعا وخصوصية استنادا للمقامات المستعملة. وقد ميّز الباحثون خمسة أنواع للإشاريّات، وهي: الشّخصيّة والزّمانيّة والمكانيّة والخطابيّة والاجتماعيّة.

5.2- القــصديّة:

نجد هذا المفهوم لدى علماء النّفس الظّاهراتيين، وفلاسفة اللّغة، وهو ليس إلاّ جزءا من إشكاليّة أعم تبحثها فلسفة الفكر[34]، وقد دخل مفهوم القصديّة إلى المنهج التّداولي من خلال "أوستن" (المتأثّر بالفيلسوف هوسرل)، حيث استعمله في فهم كلام المتكلّم وتحليل العبارات اللّغويّة، ويتجلّى ذلك في الرّبط بين التّراكيب اللّغويّة ومراعاة غرض المتكلّم والمقصد العام من الخطاب في إطار مفاهيمي مستوف للأبعاد التّداوليّة للظّاهرة اللّغويّة[35].

إنّ أيّ تركيب لغوي يحمل معنيين، أوّلهما ظاهر يتمثّل في المعنى الحرفي للّغة، وثانيهما باطن خفي يظهره السّياق، وهو القصد من وراء الحدث الكلامي، لذا فتعدّد دلالات الخطاب اللّغوي يخلقه تعدّد سياقات التّلفّظ حتّى بالنّسبة للخطاب الواحد، والمثال الآتي يوضّح لنا ذلك: يطرح الأستاذ على تلميذه السؤال: أتستطيع قراءة النّص؟

إنّ المعنى الحرفي للخطاب اللّغوي يظهر سؤالا لمعرفة إمكانيّة قراءة التّلميذ للنّص؛ إلاّ أنّه يأخذ دلالات أخرى ومقاصد عديدة تبعا للسّياقات التّي يرد فيها، منها: دعوة التّلميذ لقراءة النّص، أو أمره بطريقة مؤدّبة، كما قد يحمل في طياته السّخرية من التّلميذ لإدراك الأستاذ مدى ضعف التّلميذ في قراءته النّصوص وتهاونه المستمر في تحسين مستواه.

وكلّ هذه المقاصد تتشكّل من خلال المزاوجة بين الخطاب اللّغوي(الصّوت-التّركيب- الدّلالة)- وسياق التّلفّظ، وعلى أساسها يفهم المتلقّي(التّلميذ) مقصد المتكلّم(الأستاذ) ويحدّده دون المقاصد الأخرى، ويتجلّى بذلك التّأثير ويتحقّق التّواصل، وينبني القصد على إنتاج الخطاب اللّغوي أوّلا بحسب ما يناسب السّياق، فإن لم ينسجما بطل القصد ولم يتحقّق هدف الخطاب.

إذا، فالمرسل يختار استراتيجيّة خطابه وفقا لدواعي السّياق التّي تصبح معاييرا لتصنيف استراتيجيّات الخطاب انطلاقا من تعريف الخطاب بأنّه كلّ منطوق موجه به إلى الغير للتّعبير عن قصد المرسل ولتحقيق هدفه، إذ يتركّب هذا التّعريف

من محاور ثلاثة هي: أنّ الخطاب يجري بين ذاتين، وأنّه يعبّر به المرسل عن قصده، وأنّه يحقّق هدفا[36]. ويمكن التّمثيل للمقصديّة اللّغويّة، بالمخطّط الآتي:[37]

	أفـقي
عمودي	معجم+أصوات+ تركيب+دلالة+تداول(سياق) المقصدية-المجتمعية

إنّ التّواصل اللّغوي بين طرفيه (المرسل/المتلقّي) لا يخلو من بعض الانزياحات التّي تؤدّي في كثير من الأحيان إلى فشل عملية التّواصل وعدم تحقيق المتكلّمين لأهدافهم؛ خصوصا عندما يتمايز قصد المرسل مع ملفوظه الحرفي، لذا فعملية حصول الفهم والإفهام المتبادل بين طرفي الخطاب استنادا إلى المعنى الحرفي وقصد المتكلّم تشهد عدة مطابقات ومفارقات في نفس الوقت لخصّها "الشّهري" فيما يلي:[38]

1)- تطابق المعنى المقصود للمعنى الحرفي، ولكن عند فشل المرسل إليه في فهم المقصد تفشل عملية التّواصل.

2)- تطابق المعنى المؤوّل من لدن المرسل إليه مع مقصد المرسل رغم استعماله معنى لا يطابق الوضع اللّغوي، وهنا تنجح عملية التّواصل، لكن إنْ أدرك المرسل إليه المعنى الحرفي فقط فإنّ عمليّة التّواصل لا تتمّ.

3)- لا يتطابق القصد المراد مع دلالة الوضع اللّغوي ولا مع المعنى المؤوّل، يحدث هذا عندما يقصد المرسل المعنى الغير حرفي ويخفق المرسل إليه في إدراك ذلك، ومردّ هذا إلى عدم اعتبار بعض العناصر السّياقيّة.

وهنا يتّضح أنّ التّواصل النّاجح هو الذي يحدث فيه التّطابق بين قصد المرسل والمعنى المؤوّل من لدن المرسل إليه سواء أكان القصد مطابقا للمعنى الحرفي أم مفارقا، وهذا هو الأصل في إنتاج الخطاب وفهمه.

إنّ ما يمكن استخلاصه من خلال ما تمّ عرضه هو أنّ المقصديّة تلعب دورا مهما في المنهج التّداولي وتفعيل آليّاته، لهذا يصف البعض التّداوليّة على أنّها « دراسة الطّرق التّي تتجلّى بها المقاصد في الخطاب، ومن أبرز الخطابات التّي تدّل على ذلك تلك الخطابات التّي تشتمل على الأفعال اللّغويّة، سواء أكانت تقف عند المستوى الإنجازي أم تتجاوزه إلى المستوى التّأثيري»[39].

3- استـراتيجيّات التّـخاطب في ضـوء المنـهج التّـداولي:

سعى المنهج التداولي إلى وضع استراتيجيات لإنتاج الخطاب وفهمه، وذلك من خلال تعدّد مباحثه، حيث إنّ المرسل يتوخّى لتحقيق التواصل خططاً معينة هي التي يمكن أن نسميها استراتيجيات، فيغدو الخطاب عندها علامة على مجموعة من هذه الانتظامات التي تعبّر عن التفكير النظري والإنجاز اللغوي الذي يرى المرسل أنه الأمثل من بين الإمكانات التي تتيحها اللغة في جميع مستوياتها، وذلك للارتقاء بأداء القول وتحقيق ما يريده في خطابه. وفي هذا المقام – ونظرا لضيق المكان– سنحاول الإشارة إلى أهم استراتيجيات الخطاب من خلال الحديث عن معايير تصنيفها، والتي يمكن إجمالها في ثلاثة معايير عامة[40]، وهي: معيار اجتماعي(وهو معيار العلاقات التّخاطبية بين طرفي الخطاب)، ومعيار لغوي(وهو معيار شكل لغة الخطاب)، ومعيار ثالث هو معيار هدف الخطاب.

1.3– مـعيار العلاقة بين طرفي الخطاب: إن العلاقة بين طرفي الخطاب تسبق إنتاج الخطاب ذاته، ولذلك فهي من عناصر السياق المؤثرة في اختيار إستراتيجية الخطاب المناسبة، حيث تتراوح قرباً وبعداً، علوّاً أو دنوّاً، فالخطاب الذي يتم بين الأستاذ والطالب يختلف عن الخطاب الذي يتم بين طالب وطالب آخر، لذا فنوع العلاقة بين المتخاطبين تسهم في اختيار إستراتيجية الخطاب دون أخرى، وعلى ضوء هذا المعيار نستطيع أن نُعيّن استراتيجيات نصطلح على إحداها **بالإستراتيجية التّضامنيّة**؛ ففيها يصبح طرفا الخطاب وكأنهما من الأقران لغةً، ويمكن أن يُعبّر المرسل عن تلك العلاقة بأدوات لغوية كثيرة، منها على سبيل المثال لا الحصر، الأدوات الإشارية اللغوية التي تقرّب البعيد أو تقترب منه، وتجمع الأطراف التخاطبية، مثل الضمير (نحن) الذي يدل على الجمع بين طرفي الخطاب.

وتحت هذا المعيار أيضاً، يندرج صنفٌ آخر من الاستراتيجيات هو **الإستراتيجية التوجيهية** التي تتجسّد من خلال آليات صريحة تسهم في توجيه المرسل للمرسل إليه، مثل: أساليب الأمر والنهي الصريحين، والتحذير، والإغراء، وذكر عاقبة الأمور، ومن خلالها يبرز دور السلطة الاجتماعية وغير الاجتماعية في إعطائها المرسل نفوذاً يمارسه من خلال الأدوات اللغوية. وفي هذا السياق، وباستخدام هذه الإستراتيجية، لا يجد المرسل إليه بدّاً من الامتثال والتنفيذ، بالرغم من أن هذه الإستراتيجية لا تمارس فعاليتها وقوتها إلاّ بناء على معرفة سياق أطراف الخطاب، ومعرفة العلاقات بينهم.

2.3– مـعيار دلالة الشكل اللغوي: يتجلى الخطاب في شكل لغوي، ولا شك أن هناك علاقة بين شكله اللغوي ومعناه، مما يلزم عنه الربط بهذا المعيار بين قصد المرسل الذي يتوخى التعبير عنه في خطابه، وشكل اللغة الدال عليه، وذلك بالنظر إليه من خلال سياق التلفظ بالخطاب[41].وتحت هذا المعيار يمكن أن تندرج إستراتيجيتين؛ أولهما **الإستراتيجية المباشرة**، وهي التي يتوخاها المرسل ليدل على قصده، أو ينجز بها فعله اللغوي من خلال دلالتها الحرفية؛ أي أن القصد يتضح في الخطاب مباشرة، أما ثانيهما فهي **الإستراتيجية التلميحيّة**، حيث يكون فيها القصد غير مباشر، بأن يكون المعنى مستلزماً من شكل الخطاب، وبالتالي يصبح شكلاً يستلزم قصداً غير المعنى الذي يدل عليه ظاهر القول أو الكلام، فقد يستخدم المرسل شكلاً ما بقصد تبطين مقاصده ومعانيه، ويرمي من خلاله إلى أمور يتدخّل سياق الخطاب في كشفها وتحديدها (الاستلزام الحواري)، مثل من يقول لزميله: أعتقد أنني نسيت قلمي، وهو لا يريد أن يخبر زميله عن نسيان القلم، بقدر ما يريد أن يحثّه، بطريقة مؤدبة، على أن يعيره قلمه للحظات محدّدة. ومن أبرز الأدوات اللغوية المستخدمة في ذلك أساليب الاستفهام التي لا يقصد السائل منها أن يسأل عن مجهول، وإنما الخروج عن ذلك إلى مقصد آخر مثل الالتماس، أو دفع المرسل إليه للاشتراك في الخطاب بما يريده المرسل أن يتفوّه به، أو أن يفرض الأمر الواقع عليه، ويدخل في ذلك إنجاز الأفعال اللغوية غير المباشرة، كما هي عند بعض فلاسفة اللغة، ومنهم البلاغيُّون والفقهاء والأصوليّون، و (أوستين وسيرل) حديثاً. وفي هذا المعيار نجد الكثير من الدراسات العربية والغربية التي تساعد على تحليل الخطاب وتحديد استراتيجياته بدقة، ومنها: الاستلزام الحواري، مبادئ الحوار لغرايس.

3.3– معـيار الهـدف من الخـطاب: إنّ المرسل لا ينتج الخطاب عبثا، ولكنه ينتجه من أجل تحقيق هدف معين، حيث تتفاوت الأهداف من حيث أهميتها الخطابية، ومن حيث ما تتطلبه من عمل ذهني ومخزون لغوي لتحقيقها[42].

ويعدُّ الهدف الإقناعي من أهم الأهداف التي يسعى المتكلم إلى تحقيقها، وبذلك يمكننا أن نقف على ما يسمى **إستراتيجية الإقناع**، انطلاقاً من أن المرسل يتوخّاها لتحقيق مآرب كثيرة، ويستخدم لذلك آليات متعددة، و "حيلاً"

لغوية مختلفة، منها ما يخاطب العواطف، ومنها ما يتعامل مع عقل المرسل إليه، مثل الآليات الحجاجية التي يمكنه عن طريق البراعة فيها أن يتخذ الأقوال أدلة تساق أمام المرسل إليه حتى يقنعه دون تلاعب بعواطفه، أو التغرير به، ويوظّف لها كافة العمليات شبه المنطقية التي تتجسّد باللغة الطبيعية. ويمكن أن يتوخّى المرسل في الخطاب الواحد استراتيجيات مختلفة، أو يتوخّى إستراتيجية واحدة في أصناف متعددة من الخطاب.

مما سبق، يمكن القول إنه لا يمكن تحديد وظيفة اللغة من وجهة نظرٍ تداولية بمعزلٍ عن الاستراتيجيات التي يستخدمها المرسل، ولا يمكن تحديد هذه الاستراتيجيات التي يتوخّاها في الخطاب بمعزل عن المقاصد التي لديه، وعن المرسل إليه، وإجمالاً عن السياق بعناصره المتعددة. ولهذا إذا كنّا نبتغي تحقيق تواصل فعال في العملية التّخاطبيّة، فإنّ ذلك يتطلب من المرسل أن يمتلك أربع مهارات أساسيّة في خطابه، وهي:

- كيفيّة انتقاء الخطاب التّواصلي. - كيفية بناء الخطاب التّواصلي.
- كيفيّة تبليغ الخطاب التّواصلي. - كيفيّة تقييم وتقويم أثر الخطاب التّواصلي في سلوك المتخاطبين.

ولعلّ ما يوجّه هذه المهارات ويحدّد فعاليتها ونجاعتها هو الإستراتيجية المتّبعة في عملية التّخاطب، حيث كلّما تنوعت وتعددت حسب سياقات التواصل وأطراف الخطاب كان مردود الخطاب أفضل وأكفا.

4- خـــاتمة:

إنّ اللّسانيّات التّداوليّة منهج شاسع ومتجذّر في الدّراسات اللّغويّة، وهذا ما أكسبها أهميّة لا يمكن إغفالها، حيث أعطت العمليّة التّخاطبيّة صبغة جديدة تقوم على تفعيل اللّغة في إطارها الاجتماعي الطّبيعي والمنطقي، فاهتمت باستراتيجيّات إنتاج الخطابات وتفسيرها ضمن سياقاتها ومقاماتها، والتّي تأخذ في صيغتها البنويّة ومضامينها المقصديّة صورة من صور الأفعال الكلاميّة المغيِّرة للواقع، والتّي تُبِينُ عن الأثر التّفاعلي الحقيقي للعمليّة التّواصليّة، لذا فهي تتساءل «إلى أي مدى تُنجِز الأفعال الكلاميّة تغيُّرات معيّنة أيضا، وبخاصّة لدى الآخرين»[43].

وللوصول إلى هذا الهدف، فقد حاولت الإجابة على كثير من الأسئلة التّي لم تجب عنها النّظريّات اللّسانيّة السّابقة، وذلك بما عرضته من مفاهيم موسّعة لمكوّنات العمليّة التّواصليّة من جوانب متعدّدة (المرسل، المتلقّي، السّياق، الملفوظ، التّفاعل، الأداء،...) وكيفية الرّبط بينها، ومن هذه الأسئلة: من يتكلّم؟ ومن هو المتلقّي؟ وما هي مقاصد الكلام؟ وكيف نتكلّم بشيء ونريد شيئا آخر؟ وكيف نتكلّم بشيء ونفهم شيئا آخر؟ وماذا علينا أن نفعل حتّى نتجنّب الإبهام والغموض في عملية التّواصل؟ وهل المعنى الصّريح والمعنى الضّمني كاف لتحديد المقصود؟.

ومن خلال هذه الأسئلة يمكن القول إنّ مهمة التّداوليّة تكمن في البحث عن شروط إنتاج الكلام وتفسيره، وهي بذلك تعدّ منهجا(مستوى) يتجاوز المستوى الدّلالي، ويبحث في علاقة العلامات اللّغويّة بمؤوليها، ممّا يبرز أهمية دراسة اللّغة عند استعمالها، حيث تتجلّى مقاصد المتكلّم في مستويات تتجاوز المستويات الدّلاليّة لتظهر في توظيف المرسل للمستويات اللّغويّة المختلفة وفق سياقات معينة، لذا يجب على المتكلّم أن يجعل إنجازه اللّغوي مناسبا وملائما لتلك السّياقات ليحقّق مقاصده بدقّة دون غموض أو لبس، ممّا ينتج عنه التّفاعل الحقيقي الذّي يؤدي إلى تغيير الواقع.

– الهـوامش والمـراجع:

[1]– محمّد يونس علي، مدخل إلى اللّسانيات، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2004م، ص:72.

[2]– عبد الهادي بن ظافر الشّهري، استراتيجيّات الخطاب (مقاربة لغويّة تداوليّة)، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت –لبنان، ط1، 2004م، ص:9.

[3]– أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، المغرب، ط1، 1985م، ص:8.

[4]– محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعيّة، الاسكندريّة،(د،ط)، 2002م، ص:57-58.

[5]– هدسون، علم اللّغة الاجتماعي، تر: محمود عيّاد، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1990م، ص:172.

[6]– فندايك، النّص والسّياق(استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتّداولي)، تر:عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، المغرب، 2000م، ص:227.

[7]– المرجع نفسه، ص:18.

[8]– محمد يونس علي، مقدّمة في علمي الدّلالة والتّخاطب، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت–لبنان، ط1، 2004م، ص:34.

[9]– جون أوستن،نظريّة أفعال الكلام العامّة(كيف ننجز الأشياء بالكلام؟)، تر: عبد القادر قينيني، إفريقيا الشّرق، المغرب، (د.ط)، 1991م، ص:16.

[10]– ينظر، المرجع نفسه، ص:16. وكذا: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، ص:43.

[11]– جون أوستن،نظريّة أفعال الكلام العامّة(كيف ننجز الأشياء بالكلام؟)، ص:111.

[12]– طالب سيد هاشم الطّبطبائي، نظرية الأفعال الكلاميّة بين فلاسفة اللّغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت،(د.ط)، 1994م، ص:8.

[13]– جاك موشلر، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتّداوليّة، تر:مجموعة من الأساتذة والباحثين/عزّ الدّين المجدوب، منشورات دار سيناترا، المركز الوطني للتّرجمة، تونس، ط2، 2010م، ص:65.

[14]– إن فعل التواصل اللغوي يختلف عما وضعه أوستن "الفعل القولي" باعتبار أن الأول يشمل كل فعل يُؤدَّى بواسطة اللغة: كفعل الكتابة.

[15]– إنّ هذا المفهوم أصيل في التّراث العربي، فهو عند عبد القاهر الجرجاني "معنى المعنى"، حيث عرّفه بقوله:إنّ المعنى هو المفهوم من ظاهر اللّفظ، أمّا معنى المعنى فهو أن تعقل من اللّفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر(عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص:203)

[16]– قد يختلط مفهوم الاستلزام مع مفهوم الاقتضاء، لكنّهما في الحقيقة مختلفان، فالأول مفهوم لساني تداولي يتغير بتغير ظروف إنتاج العبارة اللغوية، أما الاقتضاء فهو لازم في جميع الحالات والأحوال(ينظر، محمود عكاشة، النّظريّة البراجماتيّة اللّسانيّة، ص:87)

[17]– ينظر، محمود عكاشة، النّظريّة البراجماتيّة اللّسانيّة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2013م ص:89-90.

[18]– ينظر، عبد الهادي بن ظافر الشّهري، استراتيجيّات الخطاب، ص:96.

[19]– ينظر، محمود عكاشة، النّظريّة البراجماتيّة اللّسانيّة، ص: 90.

[20]– عبد الهادي بن ظافر الشّهري، استراتيجيّات الخطاب، ص:96.

[21]– للتّوسع ينظر على سبيل المثال لا الحصر: – آن روبول، جاك موشلار، التّداوليّة اليوم(علم جديد في التّواصل)، تر: سيف الدّين دغفوس/ محمّد الشّيباني، دار الطّليعة للطّباعة والنّشر، بيروت–لبنان، ط1، 2003م، ص:56-57.

[22]– ينظر: المرجع نفسه، ص:57.

[23]– ينظر، عبد الهادي بن ظافر الشّهري، استراتيجيّات الخطاب، ص: 100.

[24]- شاهر الحسن، علم الدّلالة السّيمانتيكيّة والبراجماتيّة في اللّغة العربيّة، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 2001م، ص:174.

[25]- محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى (أنظمة الدّلالة في العربيّة)، دار المدار الإسلامي، بيروت –لبنان، ط2، 2007م، ص:141.

[26]- ينظر، فندايك، علم النّص، ص:120 وما بعدها.

[27]- المرجع نفسه، ص:128.

[28]- ينظر، عبد الهادي بن ظافر الشّهري، استراتيجيّات الخطاب، ص:19.

[29]- ينظر، أحمد المتوكّل، الوظيفة بين الكليّة والنّمطيّة، دار الأمان للنّشر والتّوزيع، الرّباط، المغرب، ط1، 2003م، ص:19.

[30]- ينظر، فندايك، علم النّص، ص:117-118.

[31]- ينظر، عبد الهادي بن ظافر الشّهري، استراتيجيّات الخطاب، ص:40-41.

[32]- فرانسواز أرمينكو، المقاربة التّداوليّة، تر: سعيد علّوش، مركز الإنماء القومي، الرّباط، (د.ط)، 1986م، ص:48.

[33]- ينظر، علي آيت أوشن، النّص والسّياق الشعري(من البنية إلى القراءة)، دار الثّقافة للنّشر والتّوزيع، الدّار البيضاء، ط1، 2000م، ص:60-61.

[34]- ينظر، محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري(استراتيجيّة التّناص)، المركز الثّقافي العربي، الدّار البيضاء، المغرب، ط3، 1992م ، ص:163.

[35]- مسعود صحراوي، التّداوليّة عند العلماء العرب، ص:10.

[36]- ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشّهري، استراتيجيّات الخطاب، ص:86.

[37]- ينظر، محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشّعري، ص:169.

[38]- ينظر، عبد الهادي بن ظافر الشّهري، استراتيجيّات الخطاب، ص:219- 220.

[39]- المرجع نفسه، ص:198.

[40]- ينظر، المرجع نفسه، ص:87-88.

[41]- المرجع نفسه، ص:114.

[42]- المرجع نفسه، ص:149.

[43]- فندايك، علم النص، ص:131.